المرأة والتحولات الاجتماعية في المغرب:
دراسة سوسيولوجية للنساء المنخرطات في الجمعيات النسائية بمدينة المحمدية

نادية عشاكي
باحث في سلك الدكتوراه
جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالقنيطرة
المغرب

الملخص

تعد قضية المرأة الجمعوية من القضايا الراهنة المرتبطة بتطور المجتمع المغربي وبتاريخه الذي حضرت فيه بقوة منذ نشأة الحركة النسائية في الثلاثينات من القرن العشرين لإحداث تحولات في أدوارها الجمعوية من وضعية التابع المستهلك إلى المشارك في تدبير الشأن المحلي. وإن ما أنتجته في مشاركتها الجمعوية يعد من الحجج التي تبرز مكانتها في الحقل الجمعوي في ظل التحولات الاجتماعية التي طبعت حياتها للدفاع عن حقوقها وتنقلها من تقديم خدمات خيرية مجانية إلى مشاركتها في إنجاز مشاريع تنموية، بما يحقق التوازن في حياتها الاجتماعية. لهذا ستحاول هذه الدراسة الوقوف على مدى انعكاس التحولات الاجتماعية على أداء المرأة المنخرطة في الجمعيات النسائية بالمغرب. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وفق منهج كيفي وكمي من خلال إجراء المقابلة مع عضوات الجمعية النسائية "رتاج الخير"، ووزعت الاستمارة على عينة قصدية من المستفيدين بحجم 30 مفردة.

ونتيجة لذلك توصلت الدراسة إلى أن الفاعلة الجمعوية في حاجة إلى مواكبة التحولات الاجتماعية للمساهمة في تغيير منظومة العمل الجمعوي من خلال أدائها الفعلي وفق أسس ديمقراطية توحد الخطاب الجمعوي وتفعل الدور التنموي لجمعيات المجتمع المدني، والانتقال من الدور الرعائي الاحساني إلى دور منتج وفاعل في التنمية وفي التغيير الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية:

المرأة– التحولات الاجتماعية– العمل الجمعوي– الجمعيات النسائية.

Abstract

The issue of women involved in associations is one of the current issues linked to the development of Moroccan society and its history, in which it has been strongly present since the emergence of the women's movement in the thirties of the twentieth century to bring about transformations in its collective roles from the position of a subservient consumer to a participant in the management of local affairs. What she produced in her associational participation is one of the arguments that highlight her position in the associational field in light of the social transformations that have characterized her life to defend her rights and move her from providing free charitable services to participating in the completion of development projects, in a way that achieves balance in her social life.

Therefore, this study will attempt to determine the extent to which social transformations reflect the performance of women involved in women's associations in Morocco. In order to achieve this, the descriptive and analytical approach, based on a qualitative and quantitative approach, was adopted using the interview tool for women members of the Women's Association "Ritaj al-Khair." The form was distributed to a 30-strong intentional sample of beneficiaries.

As a result, the study found that association actors need to keep pace with social transformations in order to contribute to changing the system of collective action through their effective functioning according to democratic foundations that unite the collective discourse, play the developmental role of civil society associations, and move from a humane caring role to a productive and active role in development and social change.

Keywords: Women - social transformations - group work - women's associations.

1. المقدمة

يبرز التحليل السوسيولوجي دور التحولات الاجتماعية في إعادة بناء النظم الاجتماعية، وتغيير حجم أدوار الأفراد والجماعات داخل التنظيمات الاجتماعية الحديثة التي تتميز بالدينامية والتطور وتنظم العلاقات بين الجنسين من حيث تقسيم العمل والأدوار. ولعل ما يثير جدلا في بناء أدوار المرأة والرجل في المجتمع المغربي، هو التفاوت في معدلات التحول في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية، والذي يؤثر على أشكال التفاعل الاجتماعي بينهما في مؤسسات المجتمع المدني. ويعد المجتمع المغربي واحدا من المجتمعات التي شهدت تغييرات في تنظيماتها الاجتماعية نتيجة تراجع الدولة عن دورها الاجتماعي بفعل ضعف مردودية سياساتها العمومية والمحلية والاجتماعية، وانتشار البطالة، وتوسع دائرة الأسرة النووية، وتزايد النمو الديموغرافي على مستوى التمدن وتغير التوازن بين البادية والمدينة لصالح تزايد عدد السكان بالمدن، بالإضافة إلى التحولات المرتبطة بالعولمة والتحول الرقمي، كلها عوامل أدت إلى تخلي الدول عن أدوارها الاجتماعية، وجعل مؤسسات المجتمع المدني وسيطا بين الدولة والمواطنين بما فيها الجمعيات النسائية التي تهدف إلى تنمية ثقافة المساواة بين الجنسين وترسيخ ثقافة العمل الجمعوي النسوي للنظر في قضايا المرأة وتأصيل حقوقها الإنسانية من خلال أدائها الجمعوي، وهي من القضايا الراهنة المرتبطة بتطور المجتمع المغربي، وبتاريخه الذي حضرت فيه بقوة منذ نشأة الحركة النسائية في الثلاثينات من القرن العشرين لإحداث تحولات في أدوارها الجمعوية من وضعية التابع المستهلك إلى المشارك في تدبير الشأن المحلي، وتمكينها من صنع القرار. وعرفت الحركة النسائية المغربية عدة تحولات في مسارها الجمعوي قسمها المؤرخون إلى ثلاث مراحل وهي كالتالي:[1]

المرحلة الأولى: من 1940 إلى 1970: حيث تميزت بتبعية معظم الجمعيات النسائية للأحزاب الوطنية ومحاولتها الجمع بين النضال ضد الاستعمار ودعم النساء في وضعية صعبة من خلال تقديم المساعدة الاجتماعية ودعم تعليم النساء.

المرحلة الثانية: من 1970 إلى 1990: تميزت هذه الفترة باستمرار ارتباط معظم الجمعيات النسائية بأجندات الأحزاب السياسية، خاصة التيار اليساري الذي واكب التحولات العالمية بخصوص ارتفاع منسوب الاهتمام بالقضية النسائية مما شجع على إثارة مطالب نسائية متقدمة.

المرحلة الثالثة: من 1990 إلى اليوم: تم تأسيس 55.2% من الجمعيات خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات، كما عرفت هذه الفترة تراجعا في الارتباط الوثيق بين الأحزاب وفروعها النسائية من الناحية التنظيمية.

وإن ما أنتجته هذه الحركة في مشاركتها الجمعوية يعد من الحجج التي تبرز مكانتها في هذا الحقل في ظل التحولات الاجتماعية التي طبعت حياتها للدفاع عن حقوقها وتنقلها من تقديم خدمات خيرية مجانية إلى مشاركتها في انجاز مشاريع تنموية بما يحقق التوازن في حياتها الاجتماعية، وهدم النظرة الدونية بعدم قدرتها على العطاء، ومحاولتها الحفر في تربة الوعي والعمل لتسهم في التعزيز من قدراتها الذاتية وتطوير مجتمعها، فكان حضورها الفاعل بالعمل الجمعوي هو نقطة تحول في مسار الدفاع عن حقوقها وحقوق غيرها من خلال محاربة الأمية والتثقيف والتوعية، ونفض غبار الجهل والتحرر من فيروسات الفكر السلبي؛ إلى جانب تعلم الحرف التقليدية والعصرية. لكن ذلك لن يصرف عنها تعرضها للتهميش والتمييز لتحاول بكل جهدها مناهضته ومحاربته وتغيير نمط عيشها التقليدي إلى فرض مكانتها بالمجتمع. وبما إن الحقل الجمعوي له فلسفة خاصة مستقلة عن باقي المؤسسات، بناء على الأسس التي يناضل من أجلها، فهو يحتاج إلى إعادة الاهتمام به في جوانب مختلفة يغيبها قلة الدراسات العلمية في مجال ربط التحولات الاجتماعية بمكانة المرأة في القطاع الجمعوي.

وتأتي دراسة **ياسمين بريان**[2] **لتوضح** أن المرأة داخل الحقل الجمعوي استطاعت أن تبرز وجودها بشكل قيادي وتتمكن من التحول من المسار التقليدي إلى المسار التنموي؛ وأن مشاركة المرأة للرجل في العمل ضرورة مؤكدة في إطار مقاربة النوع، لكن هذا الاختلاط حينما يتم في سياق جمعيات الأحياء المدروسة، يفقد مصداقيته في محيط النساء ومحدوديتهن داخل الجمعيات؛ وأن استراتيجياتها في تجاوز الإكراه الذي تتعرض له، نتج عنه توسيع الفجوة الفاصلة بين الجنسين في الوصول إلى مراتب قيادية بالعمل الجمعوي.

وتؤكد دراسة **مبروكة اشتيوي**[3] على أهمية التدخل القانوني كحل مناسب للمساواة بين الرجال والنساء في كافة الحقوق والواجبات، وأن مشاركة المرأة في بعض المؤسسات والأعمال التطوعية والجمعيات الخيرية والمراكز الاجتماعية مازالت محدودة.

لهذا كان الدافع للبحث في هذا الموضوع هو ندرة الدراسات العلمية المغربية ذات صلة بمكانة المرأة في العمل الجمعوي في ظل التحولات الاجتماعية. وتأتي الدراسة الراهنة كجزء من الاهتمامات البحثية التي ترصد الوقوف على مفهوم التحولات الاجتماعية، وانعكاسها على أداء المرأة المنخرطة في الجمعيات النسائية بالمغرب.

2. أهداف الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في السعي نحو تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على مفهوم التحولات الاجتماعية، وانعكاسها على أداء المرأة المنخرطة في الجمعيات النسائية؛
- الكشف عن أثر الخصائص العامة في أدوار النساء المغربيات المنخرطات في الجمعيات النسائية؛
- التعرف على أهم التحديات التي تغير من أدوار النساء المغربيات المنخرطات في الجمعيات النسائية؛
- تحديد معايير تقييم أداء المرأة الجمعوي؛
- الوصول لبعض التوصيات التي من شأنها إبراز مكانة المرأة في الأداء الجمعوي.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن أبعاد هذه الإشكالية تتبلور عبر الملاحظات البسيطة للواقع المعاش في مجتمعاتنا المحلية التي تتكاثر فيها الجمعيات بشكل واسع في المجتمع المغربي،[4] رغم أن دور المرأة في هذه المؤسسات لا يبدو واضحا على الأقل في نظر الشخص العادي، وعليه، فإن هذه الدراسة ستحاول البحث في حقيقة أدوار الجمعيات النسائية بمدينة المحمدية؛ وترسيخ ثقافة العمل الجمعوي النسوي للنظر في قضايا المرأة وتأصيل حقوقها الإنسانية من خلال أدائها الجمعوي، وهي من القضايا الراهنة المرتبطة بتحقيق التنمية البشرية، والانفتاح على نتائج عملية تشكل نقطة تحول في المسار الجمعوي للمرأة الجمعوية للارتقاء بها، في سبيل تنمية الفئة المستهدفة. وبناء الإنسان على المستوى الاجتماعي، وتحصين الأفراد من الانحراف وتلقينهم سلوكات إيجابية. إذ يشكل العمل الجمعوي قناة للتنشئة الاجتماعية. ويقتضي من المرأة في هذا الجانب الانكباب الجاد على القضايا والانشغالات الحقيقية للمواطن، والدفع قدما بتحسين الخدمات التي تقدمها كفاعلة بالجمعية، ومن ثم لا بد من رصد حجم أدائها الجمعوي، والتعرف على أنماط اشتغالها، بما يكفل نجاح عمليات التنمية البشرية.

4. إشكالية الدراسة

إن المتأمل اليوم في واقع المنخرطات بالجمعيات النسائية بمدينة المحمدية التي تعرف انتشارا واسعا للجمعيات (1200 جمعية)، يدرك أن العمل الجمعوي ببلادنا في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا يحمل في طياته نوعا من الانجازات الكيفية

للرقي بالمستوى التنموي، والتي ما زالت تفتقر فيه الفاعلة الجمعوية إلى آليات التدخل، وإلى أسس ومقومات الاشتغال داخل الحقل الجمعوي، والفجوة الكبيرة بين الخطاب الجمعوي والممارسة، وغياب معايير وطرق تقييم أدائها الذي بواسطته يتم إعادة تكوينها وتأهيلها لاكتساب الكفاءة العلمية والخبرة في تدبير شؤون العمل الجمعوي الذي يلزم الاهتمام به من حيث التكوين والدعم والحماية القانونية، حتى تتمكن هذه المرأة من العطاء، علما أن التحولات والتطورات في هذا الحقل مرتبطة بدورها الفاعل والمنتج للارتقاء بمستوى الجمعيات النسائية.

وفي التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يشير إلى أن عدد الجمعيات بالمغرب وصل إلى 259000 جمعية غير حكومية، وذلك في نهاية عام 2022.[5]

وفي هذا الصدد يشير الأستاذ فوزي بوخريص في كتابه "في سوسيولوجيا العمل الجمعوي بالمغرب: من التطوع إلى العمل المأجور" (2015) أن الفعل الجمعوي يعاني من عدة اختلالات أهمها: قلة التجربة والخبرة، غياب رؤية شمولية للفعل الجمعوي ولسياسة التنمية، ضعف التنسيق والتشاور بين الجمعيات والفاعلين التنمويين، تغليب المصالح الشخصية، الاقتصادية والسياسية...؛ وأنه لا ينبغي النهوض بالعمل الجمعوي المأجور، على حساب العمل الجمعوي التطوعي.

وتعد جمعية رتاج الخير للرأفة والتضامن، واحدة من الجمعيات النسائية بمدينة المحمدية، التي تعرف هذه الاكراهات، وهي جمعية نسائية تشرف على خدمتها إحدى عشرة عضوة. تأسست عام 2012، وتهدف إلى الرقي بالمرأة على المستوى التعليمي والاجتماعي للاندماج في المجتمع؛ ودعم الأسر المعوزة في تحسين ظروف عيشها في مختلف المجالات الحياتية؛ والاشتغال على برامج ومشاريع تنموية.

وبناء عليه، فالتساؤل المطروح لهذه الدراسة هو: **كيف تنعكس التحولات الاجتماعية على أداء النساء المنخرطات في الجمعيات النسائية؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة التكميلية التالية:

- ما مفهوم التحولات الاجتماعية؟
- هل تؤثر الخصائص العامة في أدوار النساء المغربيات المنخرطات في الجمعيات النسائية؟
- هل للتحولات الاجتماعية تأثير في أداء المرأة المغربية المنخرطة في الجمعيات النسائية؟
- ما التحديات التي تغير من أدوار النساء المغربيات المنخرطات في الجمعيات النسائية؟
- ما معايير تقييم أداء المرأة الجمعوي؟

5. منهج الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي: ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والاهتمام به ينطلق من الحصول على نتائج عملية، بما ينسجم مع المعطيات العلمية للظاهرة في تفسيرها وفق منهج كمي وكيفي.

6. مجتمع الدراسة

يتحدد مجتمع الدراسة في 220 مستفيدا ذكورا وإناثا من جمعية رتاج الخير للرأفة والتضامن، (تتراوح أعمارهم ما بين 14 سنة و 56 سنة)

7. عينة الدراسة

تم اختيار العينة القصدية، حيث ينتقي الباحث أفراد عينته بما يخدم أهداف دراسته، بناء على معرفته دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة من حيث الكفاءة أو المؤهل العلمي. وقد حدد حجم عينة المستفيدين من الجمعية في 30 مفردة من الذكور والاناث. ولمحاولة معرفة معطيات دقيقة حول العمل الجمعوي، فقد تم ضبطها بإجراء مقابلة مع عضوات الجمعية شملت 11 عضوة، (تتراوح أعمارهن بين 40 سنة و64 سنة).

8. الأدوات المعتمدة لجمع المعطيات

✓ الملاحظة بالمشاركة

لقد اعتمدنا على هذه التقنية قصد الكشف عن مواقف وسلوكات وممارسات الفاعلات الجمعويات بجمعية رتاج الخير وأيضا مواقف وسلوكات المستفيدين منها، وذلك لفهم وتفسير هذه المواقف والحوادث، مما يسهم في تحليل الإجابات المعطاة واعطائها معناها وبعدها الحقيقي.

✓ المقابلة

اعتمدت الدراسة على المقابلة شبه الموجهة مع عضوات الجمعية بمنهج كيفي يدرس مواقفهن وسلوكاتهن لتكوين بناء شامل لموضوع الدراسة.

✓ الاستمارة

استخدمنا الاستمارة للمستفيدين من خدمات الجمعية، الذين تم اختيارهم بتحكم بعد ادراكنا المسبق أثناء الملاحظة لمجتمع البحث ولعناصره المهمة في جمع المعطيات. وفي ضوء عملية اختبار الأسئلة بعد أن تم التأكد من السلامة اللغوية، تم توزيعها على عينة عشوائية للتأكد من وضوح كل فقرة منها، باستبعاد بعض الأسئلة وإعادة ترتيب بعضها وإعادة صياغتها. لقد حاولنا في البداية توزيع الاستبيان على أي مستفيد صادفناه بالجمعية دون انتقاء من يمثل عينة الدراسة، لكن تبين عدم المصداقية لبعض الأفراد سواء على مستوى الاستقلالية في الجواب (بعض النساء المحاربات للأمية) أو على مستوى الأسئلة التي لم تلائم بعض الفئات العمرية نظرا لصغر سنها (بعض الأطفال من ذكور وإناث)، لذلك ارتأينا توزيعها على الفئات التي ستساهم في الإجابة عن الأسئلة بناء على وعيها بالعمل الجمعوي.

جدول المستفيدين من خدمات الجمعية

الورشات	المستفيدون من الجمعية
القران الكريم	120 مستفيدا (95 طفلا (إناثا وذكورا) و25 امرأة)
الدعم المدرسي	34 مستفيدا (إناثا وذكورا)
محو الأمية	10 مستفيدات
الأعمال اليدوية	15 مستفيدة
الخياطة التقليدية	22 مستفيدة

الخياطة العصرية	10 مستفيدات
الطبخ	9 مستفيدات
المجموع	220

9. خطة الدراسة

سيتم الإجابة على هذه التساؤلات في هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

أولا: أثر الخصائص العامة في أدوار النساء المغربيات المنخرطات في الجمعيات النسائية

ثانيا: انعكاس التحولات الاجتماعية على أداء المرأة المغربية المنخرطة في الجمعيات النسائية

ثالثا: التحديات التي تغير من أدوار النساء المغربيات المنخرطات في الجمعيات النسائية

رابعا: معايير تقييم أداء المرأة الجمعوي

10. المفاهيم الأساسية للدراسة

1. التحول الاجتماعي

التحول في اللغة: الحول والتّحوّل واحد قال تعالى: (لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً) فمعناه لا يبغون عنها تحولا.[6] وحال الشيء حولاً وحؤولا. وأحال، والأخيرة عن ابن الاعرابي كلاهما تحول. بمعنى تغير وانتقل من حال إلى حال آخر وانفصل عنه. أما التّحوّل اصطلاحا، فهو "كل ما يطرأ على المجتمع في سياق الزمن على الأدوار والمؤسسات والأنظمة التي تحتوي على البناء الاجتماعي من حيث النشأة والنمو والاندثار.[7] وهو مكون من تغيرات متشابكة ومعقدة تحدث بصورة متتابعة يتبعها عادة فترات هادئا نسبيا كما أن نتائجه لا تتوقف بصورة مطلقة بل تتسم بالامتداد الإقليمي والعالمي.[8]

وهذا يعني أن مفهوم التحول يطابق مفهوم التغير في فترة معينة تحدث تنقلا نوعيا في أدوار الأنظمة والمؤسسات وتغيير أنماط الحياة الاجتماعية المرتبطة بظروف الأفراد وبيئتهم.

ويعني التحول الاجتماعي" تلك التغيرات الواسعة والكبيرة في البنى الاجتماعية للمجتمع والتي تحدث أثرا في نظم المجتمع وتؤثر في العلاقات بين الافراد."[9]

كما يعرفه "**روشر**" "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية... وهو كل تغيير في النظم الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد وتحدد بشكل أو بآخر مكانتهم وأدوارهم في مختلف المؤسسات الاجتماعية التي ينتمون إليها."[10] "فهو حالة كيفية تعبر عن تغيرات عميقة في العلاقات الأساسية بين مكونات ومستويات البنيان الاجتماعية للمجتمعات الإنسانية، وما بين تلك المجتمعات من علاقات."[11]

ومن هذا المنطلق فإن مدلول التحولات الاجتماعية يحدث تغييرات مختلفة ترتبط بمسار الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات، اهتم بدراستها علماء وباحثين من مختلف التخصصات نظرا لما تعرفه المجتمعات من تغيرات على كافة المستويات يقترن فيها التحول الاجتماعي بالثقافي والاقتصادي والسياسي وتحولات أخرى غير محددة في مسار واحد، وبهذا لا تحمل كل هذه التحولات مدلولا

واحدا بقدر ما تتحدد وفق أولويات المجتمع وأهدافه التي يسعى من خلاله كل فرد إلى تحقيقه بغرض التغير بما يتناسب مع الظروف والأوضاع المختلفة.

2. مفهوم العمل الجمعوي

يقصد بالعمل الجمعوي تلك الأنشطة التي تنطلق من الواقع الاجتماعي، لتجعل من الممارسة الجمعوية مدخلا للفعل الجمعوي المقترن بالفعل التنموي التنظيمي. فهو عملية اجتماعية تنطلق من ما هو ثابت إلى ممارسات ديناميكية تنتج علاقات اجتماعية إنسانية بين أشخاص في تفاعل تام وتواصل بصفة تطوعية مؤقتة أو دائمة، لغرض تحقيق أهداف غير ربحية. فالانتماء إلى هذا المجال يعد مسؤولية كل فرد ينتمي إلى الجمعية التي تعد هي "تنظيم اجتماعي متغير، يعمل بشكل ديناميكي من أجل تدبير واستدماج استراتيجيات الفاعلين المتناقضة، والحفاظ على وحدة التنظيم".[12] ويلتزم فيها باحترام الأسس القائمة على هذا العمل لتغيير الواقع من الجمود المعرفي بأهميته، إذ لا يشكل فقط عقد اجتماعات بين الأعضاء والقيام بأنشطة في مجالات معينة، وإنما يتطلب معرفة الحقل الميداني والتعايش فيه من أجل نهج سياسة القرب من المواطن العادي، ودمجه في الحياة الاجتماعية وفي المشاريع التنموية، والاهتمام بالإنسان ليصبح ذات فاعلة لها إرادة قوية تسعى إلى الانتقال من وضع معقد لمشاكله، إلى وضع نتيجة ايجابية لحلها.

3. واقع العمل الجمعوي في التحولات الاجتماعية

إن التطور الحاصل في مجال العمل الجمعوي، شكل ثورة فعلية في ظل تعقد الحياة وتحولاتها الاجتماعية والاقتصادية، تقتضي التركيز على أبعاد أكثر علمية ومهنية وأحسن تنظيما، بما يسهم في تطوير الذات الإنسانية. فالعمل الجمعوي يستمد شرعيته العلمية والواقعية من عدة تخصصات معرفية، تكمن في العمل على التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين التطور الاقتصادي، والغايات الإنسانية للتنمية. تحقق علاقة التفاعل بين التأثير والتأثر، لأن الواقع اليوم في حاجة أكثر إلى فاعلين جمعويين يتسمون بروح المواطنة والقيم الانسانية لرد الاعتبار للحقل الجمعوي. إذ يؤكد "**موريس ديفرجي**" إمكانية وجود جماعات ومنظمات ليس لها أهداف سياسية ولكنها تستغل الفرص لممارسة السياسة والضغط مثل جمعيات قدماء المحاربين والحركات النسوية، ويسمي هذه الجمعيات ب (شبه جماعات الضغط) التي تؤثر على المسؤولين لأنها منظمات غير سياسية.[13] وعلى خلاف ذلك فإن علاقة العمل الجمعوي بعلم النفس تتجلى في دراسة وتحليل سلوك الفرد ودوافعه في أي تصرف، وينطوي على التعاون والانضباط المشترك الذي يحد من طغيان الروح الفردية، في الوقت الذي أسهمت فيه طبيعة التركيبة الاجتماعية المتجذرة في الثقافة الجمعوية في تعزيز قوة وتأثير الروح الجماعية وشجعت على نكران الذات، والعمل بروح الفريق الواحد،[14] وهذا الترابط في هذه العلاقة، كان له أثر كبير في دعم النسيج الجمعوي، الذي يسعى إلى غرس روح الجماعة في نفوس الفاعلين الجمعويين ويقضي على الأنانية والفردانية، بينما هذه العلاقة تكاد تنفصل عن الواقع الاجتماعي لأن "علم النفس في العالم العربي كما يرى عدد من الباحثين يعيش في عزلة شبه تامة عن المحيط الطبيعي للإنسان وعن واقعه الاجتماعي والثقافي.[15] كما تؤكد جميع القوانين المنظمة للعمل الجمعوي، بما فيها ظهير 1958 الذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات بكل حرية، على عدم العمل وفق أهداف تتنافى والقوانين أو الآداب العامة أو تمس بالمقدسات الدينية والوطنية. ومن زاوية أخرى، فإن دراسة العمل الجمعوي لا يمكن أن تكون منفصلة عما يحدث من تحولات على مستوى التداخل بين السوسيولوجيا والعمل الجمعوي، الذي يبدو غير واضح عند مختلف الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع، لا سيما أنه منذ نشأة علم الاجتماع كان للجمعيات شأن في دراستها والاهتمام بها مع سوسيولوجيا التنظيمات، من خلال اهتمام **اليكس دو طوكفيل** بالفعل، واهتمام **إميل دوركايم** **وماكس فيبر** بالقوة. ليتحول بذلك العمل الجمعوي من الدور الوسائطي التي كانت تقوم به التنظيمات التقليدية (الحنطة، الزاوية والجماعة ونقابات الشرفاء...الخ) في تقوية الروابط والتضامن الاجتماعيين، وفي تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، إلى الوعي الضمني والوعي بالذات بناء على فهم أشكال سير التنظيم الجمعوي

في جانبه القيمي والتنموي. إذ اعتبره علماء الاقتصاد والاجتماع النسق الثالث في تكريس دوره في بناء المجتمعات، وتشكيل تكتلات جمعوية مختلفة تسعى إلى التنوع بما يرتبط بالمجال الثقافي أو البيئي أو الاجتماعي أو السوسيواقتصادي، أو في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد يعتبر "**دوركهايم**" أن الجمعية لها دور في تنظيم المجتمع وخلق التماسك الاجتماعي ومصدرا للتضامن في المجتمع، وذات دور محوري في دينامية المجتمع بتمكين الفرد من أخذ مكانته داخله وأنها ترتبط بالمجتمع كواقعة اجتماعية مستقلة وفردانية[16] تجد علاجها في التنظيمات الجمعوية التي تقوي الروابط والعلاقات الاجتماعية، وزيادة وعي الأعضاء وتقسيم الأدوار الاجتماعية بينهم. بينما يتصور المفكر السوسيولوجي "**طوكفيل**" بأنها جمعيات مدنية مستقلة عن الدولة تحكم نفسها بنفسها، لدعم الديمقراطية...، ويعتبر أن تزايد الجمعيات هو دليل قوة المجتمع، وفضاءات لتطوير الممارسة الاجتماعية، ولتحمل المسؤوليات والوعي بالارتباطات الاجتماعية المتبادلة، وأداة فاعلة في تحقيق التنمية، دون إهمال أهمية التكامل بين الدولة والجمعيات وتدعيم كل منهما لوجود الآخر وقوته وفعاليته، لأن هدفهما في النهاية مشترك، وهو تحقيق مجتمع ديمقراطي متضامن.[17]

أولا:أثر الخصائص العامة في أدوار النساء المغربيات المنخرطات في الجمعيات النسائية

مما لا شك فيه أن عامل السن له دور كبير في تحديد مطالب وأهداف واحتياجات الأفراد وتوجههم إلى العمل التطوعي، بحيث يتيح هذا العامل معرفة مدى انخراط الشباب في العمل الجمعوي سواء ذكورا أو إناثا، ومدى ترك الفرصة لهم لتأسيس الجمعية وقيادتها. ويشدد "**بورديو**" على أن ملامح الشباب تتحدد تبعا للمواقع الاجتماعية ومقتضياتها وفق سياق الخيط الناظم لنظريته السوسيولوجية حول "هابيتوس"[18]، وهي ملامح تتحدد وفق ما هو تربوي وثقافي واجتماعي واقتصادي وعلائقي. غير أن اهتمامات القطاع الجمعوي بالمغرب لا تعكس فعليا حجم التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع، خصوصا التحولات التي عرفتها التركيبة العمرية[19]، وبهذا يظهر غياب فئة الشباب من النساء بشكل كبير في معظم مكاتب الجمعيات خاصة في مواقع اتخاذ القرار، وعزوف غالبيتهن الانخراط بهذا الحقل، مما يجعل الجمعيات تنغلق على ذاتها وتسعى لإعادة إنتاجها بعيدة عن مناهج الشباب من النساء وميولاتهن الاستراتيجية، علما أن الخبرة تحتاج إلى يقظة هذه الفئة بدورها في العمل الجمعوي، والأخذ بيدها لاكتساب مهارات وخبرات في هذا المجال على مستوى التكوين الذي يعد مهما بالنسبة للفاعل الجمعوي، لأن التكوين هو "العمل على زيادة قدرات العاملين ومهاراتهم، ورفع مستوى قيامهم بمهامهم وأدائهم لوظائفهم الحالية وكذا اكتساب القدرة على تولي مسؤوليات أكبر."[20] لأنه غالبا الفئة المهيمنة من الفاعلات الجمعويات في المجتمع المغربي تنحصر عند من تجاوزن مرحلة الشباب أو ما يسمى بمرحلة النضج، وقد يكون حضور هذه الفئة يرجع إلى الضرورة التنظيمية التي قد يغيب فيها من يرغب في تولي المسؤولية بمكتب الجمعية من الشابات، فتتم الاستعانة بهن علما أنهن الفئة الأكثر إقامة دائمة ببعض الجمعيات النسائية، وإبعاد الشباب من فئة الإناث والذكور عن مراكز القرار بالحقل الجمعوي، حيث إن الواقع الجمعوي للتنظيمات الجمعوية هو واقع متناقض في خطاباته الجمعوية لهؤلاء الشباب. وهنا يستحضر الفصل 170 من دستور 2011 أن المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي "يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجمعوي، وتنمية طاقاتهم الإبداعية، وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية، بروح المواطنة المسؤولة."[21] كما أن عامل الجنس يعد من أهم المتغيرات والمؤشرات التي تعبر عن مدى مشاركة الفرد في قيادة العمل الجمعوي من جهة وفي الاستفادة من خدماته من جهة أخرى، وفي تحليلنا لهذه الفوارق بين الذكور والإناث، في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرفها البلاد يتبين عدم الاهتمام بمقاربة النوع من خلال المشاركة الجماعية بين الجنسين. هذا الغياب اللافت للنظر لتجلي قيم النوع الاجتماعي، يعبر عن عدم الإيمان بالمساواة بين الرجل والمرأة، أو العمل المشترك بينهما، في غياب تام لتفعيل مقتضيات الدستور الجديد لسنة 2011 وخاصة المادة 19 التي تركز على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الأمر الذي حدا بالأستاذة فاطمة المرنيسي إلى طرح موضوع المرأة المغربية المثقفة من خلال مؤلفها"

شهرزاد ليست مغربية " الذي نوهت فيه بوضعية المرأة المغربية، وتفضل أن تتغير وتكتسب وعيا فيما يساعدها على خدمة مجتمعها. لكن رغم ما حققته المرأة المغربية من تنوع في الثقافات متماثلة بتلك التي حققها الرجل، إلا أن ولوجها مراكز القرار والمسؤولية في الشأن العمومي لم يتحقق بعد بالشكل الضامن لهدم التفاوتات بعيدا عن كل أشكال العنف والتمييز في علاقته بالنوع الاجتماعي.[22] بيد أن مفهوم النوع قد ارتبط بالحركة النسوية في سنوات السبعين من القرن الماضي، عندما ثارت الأنثى صارخة ومناضلة ومحتجة على اللامساواة بين الرجل والمرأة، وأرجعت ذلك إلى العوامل السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية أكثر مما أرجعتها إلى العوامل البيولوجية والوراثية.[23]

ومن الجدير بالملاحظة أن المستوى التعليمي الجيد سواء على مستوى قيادة المرأة للجمعية أو الاستفادة من خدماتها والتعامل مع أنشطتها، يؤدي إلى تحسين الأداء من حيث التسيير وبرمجة الأنشطة وتنفيذها، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الحس المدني والوعي بأهمية العمل الجمعوي ودوره الفعال في المجتمع، لأن صعوبة صناعة الوعي لدى الفاعل الجمعوي سواء كان رجلا أو امرأة تطرح إشكالا في كيفية توظيفه وفق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعرفها المجتمع المغربي؛ فهو يستلزم طاقات قوية، والمصداقية في أداء الرسالة التوعوية للمجتمع، بما تحمله من رقي في التواصل الفعال بين الفاعل الجمعوي كقوة تنظيمية فعلية، وبين المستفيد كتبعية تنظيمية، لأن تواجد نخبة مثقفة على رأس الجمعية من الفاعلات الجمعويات يسهل مهمة إخضاعها لاستراتيجيات اندماجية والقيام بوظيفة العضو المكمل لدور الدولة كشريك وفاعل بالمساهمة الجادة في المشاريع الإنمائية المحلية لمصلحة الفئات الاجتماعية في تحقيق التوازن على المستوى المحلي والوطني. ذلك أن دور المرأة المنخرطة بالجمعيات ينبغي أن يكون مقرونا بمدى تكامله ومصالح الدولة، وبما يشجع ثقافة التشارك عبر تصنيف الفئات التي تحتاج إلى الدعم والمساعدة من أولئك الميسورين وبإمكانهم مساعدة الجمعيات النسائية التي تقدم خدمات اجتماعية بشكل تضامني. كما أن الارتقاء بالعمل الجمعوي يجب أن ينطبق على أهمية الدور التنموي الذي تقوم به الفاعلة الجمعوية. بحيث أن "التنظيمات الجمعوية وما توفره من تحقيق لقيم المقاربة التشاركية، أصبحت قوة اقتراحية معترف بها كفاعل وشريك في معالجة الإشكالية التنموية"[24]، في محاولة للقطع مع المقاربة الإحسانية، لأن تقديم المساعدات بمنطق إحساني حسب رأي الفرنسي **سيرج بوكام** يتناقض كليا مع القيم المثلى للمجتمع الديموقراطي، لأن قبول هذه المساعدة يعني قبول التصنيف في لائحة المتخلفين، مما ينتج الشعور بالدونية والاحتقار، وهكذا فالسياسة التنموية الحقيقية، لا تكمن في منح الأموال والمساعدات، وإنما تمكين الأفراد وتزويدهم بالآليات والوسائل التي ستساعدهم في تحقيق التنمية بأنفسهم، أي خلق فرد فاعل ومنتج.[25] ويبقى إعمال هذه المقاربة من عدمه قناعة تمثل أعضاء الجمعية بأن الفئة المستهدفة هي شريك من الدرجة الأولى لا يقل عن باقي الشركاء الذين قد يساهمون ماديا أو تقنيا إذا ما تم إتقان عملية التشخيص بمشاركتهم والنجاح في جعلهم يتماهون مع المشروع من لحظة الفكرة إلى غاية تنفيذ المشروع.[26]

وجدير بالذكر أن قياس الأثر الاجتماعي[27] للأنشطة هو الوسيلة التي تستطيع الجمعية من خلالها بيان القيمة الاجتماعية التي تقدمها للمستفيدين والمجتمع ككل، بحيث تتمكن من فهم مقدار التغيير الذي تحدثه في حياة الأشخاص، وإدارة نشاطاتها بشكل أفضل بهدف تحقيق قيمة مجتمعية.. أي لمعرفة مدى الأثر الذي تتركه الأنشطة على أفراد المجتمع، بمسؤولية أمام أصحاب المصلحة، أفرادا أو جمعيات أو منظمات أو كيانات تختبر التغيير؛ ذلك أن الفاعلة الجمعوية تحتاج إلى آليات لتبني منهج تنظيمي خاص قوامه الاندماج والمشاركة؛ واهتمامها بتنمية الإنسان كثروة بشرية من الأولويات الوطنية، وجوهر الرهانات التنموية، حيث إن ما يميز الخطاب الجمعوي لدى المرأة الفاعلة هو تحررها واستقلاليتها في رؤيتها المنشودة بفعل الخير وتحقيق التنمية البشرية، وإيمانها بمردودية العمل الجمعوي في أدائها وتقييمه للرفع من جودة إنتاجه لواقع اجتماعي انساني أكثر عدلا وتحررا في توجهاتها الأيديولوجية، وإيمانها بنجاعة الانكباب على الشأن المحلي باعتبارها محركا فاعلا إلى جانب الرجل ذات هوية مشتركة في تطوير شخصيتها الذاتية، والتركيز

على قيمة الإنسان وتنميته واحترام حقوقه، وتحريره من التخلف والجهل والفقر، ومساعدته كمستفيد على تحسين ظروف عيشه الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: انعكاس التحولات الاجتماعية على أداء المرأة المغربية المنخرطة في الجمعيات النسائية

تشكل التحولات الاجتماعية مكانة هامة في تغير أنماط الحياة الاجتماعية، بما يتزامن مع أحداث الواقع المغربي وأزمنته ويتحقق الاستقرار الاجتماعي في حماية أفراد المجتمع نساء ورجالا عن طريق إعادة البناء الاجتماعي، وخروج المرأة للعمل، وتزايد الأسر النووية، وتغيير هياكل المؤسسات وأدائها بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، مما يؤثر إيجابا على البنية الإنتاجية التي يمكن أن تحدث تغييرات جديدة ومتطورة، تسهم في دفع المرأة باتجاه تأسيس أنماط جديدة للانخراط في الجمعيات مما يمكنها من تجاوز العديد من القيود التي فرضها عليها المجتمع الذكوري؛ وفي ظل هذه التحولات تحولت الفردانية الذاتية من نسق فعلي شخصي إلى رد الاعتبار للإحساس بالغير في حالة توازن داخلي وخارجي تحقق فيه علاقة منتظمة ومتوازنة. كما أظهرت هذه التحولات الحس الجماعي في مساعدة الفئات المعوزة، وأثبت الشعور الإنساني إحياء نوع من التضامن الاجتماعي المشترك بين جميع الفئات الاجتماعية.

ويتعلق التحول الاجتماعي في حياة المرأة الفاعلة بالجمعية بمجموعة من المؤثرات التي تدفعها إلى تجديد رؤيتها وتحقيق هدفها، وتغيير أدوارها في تجاوز واقعها الاجتماعي المتدهور، والتخلص من المشكلات المترتبة عنه، ويفترض **ماكليلاند** "أن الحاجة الى الانجاز تعد المحرك الأساسي لعملية التغيير الاجتماعي، وبناء عليه فإن التعرف على حجم التغير في مجتمع ما، يقود الى التعرف على حجم الدافعية للإنجاز بين أفراده من خلال قياسها عبر المؤشرات الدالة عليها"[28]

كما يقود هذا التحول إلى التجديد في الأدوار من أدوار تقليدية ثابتة غير مبدعة تعرف نظما جامدة للمكانة الاجتماعية إلى أدوار حديثة تخلق دينامية التحول الاجتماعي وتبتكر حلولا جديدة. وفي هذا الإطار يفترض "أيفرت هاجن" أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية بحيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية"[29] أي الشخصية القادرة على الابتكار والإبداع والتميز بالجودة والانفتاح على التجارب الناجحة. مما ينتج عن هذا التحول مظاهر مختلفة في التنظيم الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي مع غيرها من باقي أفراد الجمعية للتضامن من أجل مسايرة كل تغير يؤثر على أدائها الجمعوي وفق القيم الانسانية والعمل الخيري الإنساني المنظم من منطلق التحول الذي يقود إلى التغير الاجتماعي على مستوى التكوين، والتخطيط والأداء الجيد، مما ينعكس ذلك في بناء النسق التنظيمي والفعلي لدى المرأة كفاعلة جمعوية، ويتحقق التوازن في أنشطتها الانتاجية، وتدرك قيمة ذاتها بالمجتمع، واحساسها بالمساواة وأن لا شيء يميزها عن الرجل داخل الحقل الجمعوي الذي تعد فيه الجمعيات قطاعا ثالثا يتطلب مواكبة مختلف التحولات التنموية والديمقراطية، والانخراط في ركب الإصلاحات العميقة التي يشهدها المجتمع المغربي، وتعزيز أدوار الدولة في دعم وتطوير الحياة الجمعوية عن طريق دعم وتنمية قدرات العنصر البشري. فكلما كانت المرأة في هذا الحقل قادرة على التكيف الداخلي بالجمعية والتكيف الخارجي في علاقاتها مع جهات معينة لها صلة بالعمل الجمعوي كلما استطاعت بميكانيزماتها أن تتغلب على مشكلات الاجتماعية والثقافية لأن التنظيم الجمعوي هو "فضاء للمثاقفة"[30]، تنبني على التفاعل الثقافي بين أفراد الجمعية وفق قيم تنظيمية توحد الفعل الجمعوي، وتتأثر بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تطال الدولة.

و"في هذا الإطار تشكل الجمعيات أحد البدائل الإيجابية الممكنة لمآل التغير الاجتماعي بالمغرب... وفي غياب هذا البديل الإيجابي يكون المجتمع في مواجهة اختيارات أو ملاجئ أخيرة لها نتائج سلبية، ليس على الفرد فقط، وإنما على المجتمع في كليته، لعل من أبرزها الاضطرابات الاجتماعية والهجرة السرية، والتطرف الديني، والتهريب، والمتاجرة بالمخدرات، والعنف الحضري..." فوزي بوخريص[31] فعندما تحدث هذه الضغوطات التي تولد تحولات مختلفة، فإن ذلك يؤثر على توازن المجتمع الداخلي والخارجي، ولن

يستعيد توازنه إلا بتظافر الجهود الجماعية أفرادا وجماعات بما فيها جمعيات المجتمع المدني. والواقع أن تقدم التنظيمات الاجتماعية وتغير قيمها ناتج عن التحولات الاجتماعية التي أصبح يشهدها المجتمع المغربي، بفعل تطور المجتمع من مجتمع تقليدي تسوده الأسرة الممتدة، أو القبيلة أو الزاوية، أو الجماعة، إلى مجتمع حديث تميز بتأسيس مؤسسات المجتمع المدني. وفي ظل هذه التحولات أصبح العمل الجمعوي من القيم الأكثر انتشارا في المجتمع في الوقت الراهن، بتعبير آخر أضحى من القيم الجديدة والصاعدة في المجتمع.[32] ومن هذه القيم: التسامح، المواطنة، النزاهة، المساواة بين الجنسين. إذ أصبحت الجمعية تشكل فضاء لفهم طبيعة التحولات الاجتماعية.. ذلك أن تأسيس الجمعيات يعكس تحولا مجتمعيا حاصلا في طبيعة العلاقات الاجتماعية وتغير نسق القيم المحمولة داخل المجتمع.[33] لكن هذه العلاقات الاجتماعية بالجمعيات أصبحت علاقات تسلطية وشبه جافة تسودها الانفرادية وغياب الحوار نتيجة التحولات المتسارعة، منها العولمة، وتغير منظومة القيم، وهيمنة ثقافة الاستهلاك على الإنتاجية، ونرجسية العمل الفردي، وضعف المشاريع الهادفة، كلها توترات تنعكس على أداء المرأة الجمعوي بشكل لا يضفي عليه التجديد في الحلول النافعة.

ثالثا: التحديات التي تغير من أدوار النساء المغربيات المنخرطات في الجمعيات النسائية

بالرغم من الانتشار الواسع للجمعيات النسائية بالمجتمع المغربي، إلا أن العديد منها لا تعتمد على تخطيط استراتيجي في أدائها، ولا تبني مؤسساتها على نظام هيكلي، ويواجه هذا الحقل عدة تحديات بالمغرب، التي تم إجمالها في ست تحديات متمثلة في:[34] تدني الوعي بالعمل التطوعي، وضعف التنمية البشرية وتفشي الأمية، وتراجع التماسك الاجتماعي في المجتمع المغربي، وغياب الحكامة والشفافية في العمل الجمعوي، وضعف المحفزات ومعيقات القوانين ومحدودية الموارد المالية. وإلى جانب هذه التحديات، فإن الخلط بين العمل الجمعوي والعمل السياسي يؤدي إلى جمود المشاريع التنموية للجمعيات، لأن فلسفة الفعل الجمعوي تقتضي استخلاص العبر من التجارب التنموية السابقة ومن النماذج الموفقة في العمل التطوعي لبعض البلدان. وبناء عليه، فإن تحقيق رهان تدبير الشأن المحلي والتغير الاجتماعي كنوع من "التباين والاختلاف الذي يحدث على مكونات البناء الاجتماعي والنظم والظواهر الاجتماعية والذي يؤدي إلى حدوث تغير في أنساق التفاعل والعلاقات وأنماط السلوك والنشاط الإنساني ويعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة،"[35] عن طريق بذل الجهود للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية لتحقيق مستوى أعلى للحياة الاجتماعية، أي الانتقال من حال غير مرغوبة إلى حال أفضل يكون بالتعاون والتضامن الجماعي فيما بين الجمعيات في إطار مقاربة النوع الاجتماعي دون تمييز أو حيادية.

كما لا يخلو هذا الحقل من وجود اكراهات قانونية وأخرى إدارية، بعضها يندرج في خانة الشطط في استعمال السلطة؛ والاكراهات الأخرى المرتبطة بالفاعلة الجمعوية، التي بالرغم من سعيها المتزايد إلى مأسسة الفعل الجمعوي، إلا أنها تعتريها مجموعة من الاختلالات التي تحول دون قيامها بأدوارها الجمعوية، من شأن ذلك: ضعف توفرها على خبرات وكفاءات ذات تكوين قانوني يساعد في أداء المهام المطلوبة منها، وغياب برامج تكوينية على المستوى الإداري والتنظيمي، وجمود فعلي جمعي يبنى على الإدراك والحس الجماعي. الأمر الذي يحد من هامش الحركة النسائية، ويكرس لدى النساء النظرة غير المحفزة على الاستمرار في العمل الجمعوي. إلى جانب ضعف التنسيق والتشبيك بين الجمعيات نتيجة تنافر أعضائها بسبب غياب الخطاب الفعلي لإدارة الخلافات الداخلية بالجمعية، أو بسبب عوامل فكرية أو سياسية، وصعوبة إقناع النساء للانخراط في الجمعيات، وغيابهن لاجتماعات الجمعية أو عدم حضورهن لأنشطتها، وضعف في الممارسة الاحترافية. مما يفسر أن الرهانات المنتظرة من الحركة الجمعوية النسوية بالمجتمع المغربي تكاد تكون مستحيلة أمام هذه الاكراهات. وفي ظل هذه الصعوبات، فإن الانتقال من مرحلة الجمود إلى مرحلة الفعل والمشاركة؛ تنطلق من تظافر الجهود ورفع التحدي بالعمل من أجل الارتقاء بدور المرأة المنخرطة بالجمعيات وتحسين أدائها. وفي مقابل

ذلك معرفة الأسباب التي تؤدي إلى فشل غالبية النساء من الاستمرار في العمل التطوعي، مما يحد من طموحات العمل الجمعوي، ويؤثر فشلها سلبا على مردوديتها وأدوارها.

وبناء عليه، فإن أهم ما يقيد عمل الجمعيات النسائية هو غياب رؤية استراتيجية واضحة تتلاءم مع أهدافها وتطلعاتها المستقبلية في ظل وجود اختلالات سياسية تستهدف المصالح الشخصية في غياب شبه تام للتواصل المباشر مع المواطنين.

رابعا: معايير تقييم أداء المرأة الجمعوي

إن حرص الفاعلة الجمعوية على التميز في أدائها الجمعوي، يقودها إلى تقييمه بشكل دوري، وإعادة تفعيل السياسات الضرورية بما يتوافق مع متطلبات الجودة في الأداء، ويشجع المتبرع للإقبال على الجمعيات التي تتمتع بالشفافية والمصداقية وأداء تنظيمي جيد ومما لا شك فيه أنه كلما عملت النساء العضوات بالجمعيات على تقييم أدائهن، فإن ذلك يساعدهن على تحسين جودة الخدمات وزيادة التعاون على حل المشكلات وارتفاع القدرات الإبداعية في جميع الانجازات، فلا ينبغي أن ينحصر الأداء في تقييم ذاتي، بل إن مشاركة الجهات المسؤولة عن التتبع والتقييم يفترض تدعيم هذه الجمعيات والاهتمام بها، علما أن التتبع يكون إلزاميا وفق البنود المسطرة في الاتفاقية التي تدونها الجهة المسؤولة، ويكون شرطا ضروريا لإتمام التمويل، لأن تقييم الأداء يُلزم انتقال الجمعية من نمط جامد إلى نمط حيوي وديناميكي. مما يفسر أن التتبع والمراقبة يخضعان لمعايير يغيب عنها الهدف الأساسي الذي هو المساواة بين الجمعيات في مختلف المجالات دونما شرط للتمويل العمومي من الدولة. وبهذا فإن اعتماد معيار الشفافية والمصداقية بهدف التعرف على درجة التوافق بين الخطابات الجمعوية السائدة في الجمعية وبين الوصول إلى معايير الجودة بما ينفع الغير بمصداقية ونزاهة، والتي تتيح للمستفيد الانفتاح على مختلف أنشطة الجمعية. ويشير الباحث السوسيولوجي الأستاذ **فوزي بوخريص** أن مصداقية الجمعية "لا ترتبط بالضرورة بعدد أعضائها ومتطوعيها بقدر ما ترتبط بطبيعة المشروع الجمعوي الذي تحمله."[36] وموازاة لذلك، يمكن قياس مصداقية وشفافية عضوات الجمعيات على أساس القصد من التصرف ومدى ارتباطه أو بعده عن الأهواء والمصالح الشخصية، دون الانصياع لأية اتجاهات سياسية، مما يشكل عائقا ذاتيا وموضوعيا للجمعيات، فهذه الشفافية والمصداقية تساعد على بناء الهيكل التنظيمي للجمعية، لتقديم خدماته بشكل ينمي روح العمل الجمعوي، والاعتماد على الذات بتحقيق أداء أفضل في انجازاتها، وذلك من خلال التركيز على الأداء الجيد في التغلب على المشكلات. لهذا يجب على الجمعية الالتزام بأداء واجباتها الجمعوية بكل أمانة وتجرد وحياد ومسؤولية، مع الحرص على الالتزام بالقوانين والأنظمة الأساسية السارية في البلد. كما يجب أن تلتزم بالتعامل بعدل ودون تمييز مع كافة الأطراف، ولا يحق لأي شخص الانتفاع أو الاستفادة بشكل غير عادل. وأنه لابد لأنشطة الجمعية أن تكون متصلة بالهدف من استخدامها، ولا مناص بأن يعكس التقييم الجمعوي قياس نتائج أنشطة الجمعية بشكل يحقق أهدافها للفئة المستفيدة من خدماتها. ونشير إلى أن هذا القياس يتعلق مباشرة بالهيكلة التنظيمية للجمعيات، وهذا يعني أنه بإمكان هذه الأخيرة أن تصل إلى مستوى الفعالية التنظيمية التي تعكس درجة تحقيق أهدافها وقدرتها على التعامل مع المحيط الخارجي، والانفتاح عليه. كما يمكن ربط الإنتاجية الجمعوية بالمهارات التي تحتاجها الفاعلة الجمعوية لإتمام عملها، وبالأداء الذي يختص بالجانب الإنساني من حيث الفائدة من التقييم.

ولا مناص من القول إن الأداء المحكم للعمل الجمعوي يعد من أهم سمات المجتمع الحديث، ويسهم في خلق التنمية من خلال العمل الجماعي والإرادة الجماعية والاستقلالية، والتخلص من كل التعقيدات السوسيولوجية والأنماط الفكرية السائدة التي تؤثر في كفاءة ودور الفاعلات الجمعويات، وتفتقد بذلك الحركة الجمعوية الرغبة في تغيير الاعتقاد السائد بأن التنمية مسؤولية الدولة وحدها. فمن المفترض أن أداء الجمعية يعمل على ترجمة فعلها إلى ممارسة عملية تتماشى وفق القيم الاجتماعية المرتبطة بخدمة الفئات المستفيدة. أما الأداء التنظيمي[37] للجمعية يجب أن يظهر في تفاعله مع الفرد والجماعة بما يجب تقديمه من أداء منظم على مستوى

الأنشطة أو على مستوى إدارة الجمعية. ويمكن تحديد هذا الأداء بمعيار تنظيم العمل الجماعي سواء في الأداء المالي أو العملي أو الفاعلية في التنظيم لتحقيق الأهداف المنشودة. ومن البديهي أن الفاعلة الجمعوية تستمد شرعية وجودها بالحقل الجمعوي من الدور الذي تقوم به لصالح الأفراد المستفيدين من خدمات الجمعية، فكلما كانت العلاقات جيدة تسودها الثقة والاحترام المتبادل، كلما زاد الإقبال والتجاوب من طرف هذه الفئات، وتحسنت درجة مشاركتهم في أداء أدوارهم المنتظرة، ويمكن اعتبارهم شركاء في التنمية، وأطرافا في مستوى القيادة وصنع القرار. ومن فوائد تقييم الأداء الجمعوي، رفع الروح المعنوية بين الفاعلين الجمعويين رجالا ونساء، بما يوفر الجو المناسب من التفاهم وتوطيد العلاقات الجيدة بينهم من أجل زيادة الإنتاجية والمردودية. لذلك فطرق التقييم وأدواته ينبغي أن تكون عملية وفق احترام كرامة الإنسان وتقديره، من شأنه أن يكون هذا التقييم عادلا في تسجيله لمواطن القوة ومواطن الضعف في جميع الأنشطة والبرامج، ويمكن الاستناد في ذلك على معايير السلوك وكفاءة الأداء بالنسبة للفاعلات الجمعويات بما يشمل الصفات التي يجب أن تتحلى بها كل عضوة بالجمعية وتتمكن من أداء عملها بنجاح وكفاءة، كالإخلاص، والمواظبة في العمل، والتعاون، والمصداقية. وبناء عليه، يجب تقييم شخصيتها من حيث القابلية، الاستعداد، المهارات، القدرات، القيم. ومن معايير السلوك التي ينبغي ملاحظتها وتتبعها في عضوات الجمعيات، القدرة على اتخاذ القرارات وحل المشكلات، واحترام مواعيد العمل داخل الجمعية، والتخطيط في البرامج وتقديم الخدمات، وتحديد أولويات العمل. ويمكن عرض نتائج هذا التقييم من خلال تصميم استمارة تقييم الأداء التي تحتوي على أسئلة توجه لأعضاء الجمعية وللمتبرعين وللفئات المستفيدة من خدمات الجمعية، ويكون الهدف من هذه الأسئلة قياس أداء الجمعية ومقارنته بالمعايير المحددة وفق المقاربات التنموية التي توفر وجود إدارة قوية ذات رؤية واضحة، وأطر محترفة من حيث التكوين والخبرة في هذا المجال، بالإضافة إلى الدعم المالي الذي يعتبر من الآليات الضرورية لضمان استمرارية الجمعية وتحقيق تطلعاتها في إطار مشروع مجتمعي وهو بمثابة "السبب الاجتماعي الكامن وراء خلق الجمعية."[38] حتى تتمكن الجمعيات النسائية من خوض غمار مسلسل التأهيل الجمعوي والاحترافية بمصداقية ونزاهة، وفق رؤى وأهداف مشتركة بين الفاعلين الجمعويين في ظل مقاربة النوع الاجتماعي بما يخدم المنفعة العامة، وتقوم على خلق ثقافة التصرف الصحيح وفقا لمبادئ أخلاقية.

لهذا يمكن للفاعل الجمعوي أن يقيم الشك في انجازاته من خلال التردد بين نقيضين لا يرجح العقل أحدهما على الآخر للوقوف بين شيئين لا يميل القلب لأحدهما. وإذا كان الشك منهجيا فإنه يقود الفاعل الجمعوي إلى الحقيقة واليقين عنده، التي يأمل الفاعل إدراكها. وللوصول إلى اليقين يجب أن يبدأ الفاعل الجمعوي بوضع كل معارفه التي تلقاها موضع الشك، ووضع كل معتقداته العامة موضع الارتياب، وعليه أن يتجاوز أحكامه المسبقة. كما يجب أن يهتم الفاعل الجمعوي بالخبرة المتكاملة ذات الأنشطة المتعددة والمنظمة للمعارف والمهارات والانفعالات، والتي تساعد المستفيد على النمو بطريقة متكاملة يستهدف فيها بناء شخصيته ليصل إلى التفكير الإبداعي ومساعدته على التكيف مع البيئة والمجتمع المحيط به؛ وخلق روح الوعي الاجتماعي بينه وبين غيره من أفراد المجتمع. مما يفرض على الفاعل الجمعوي أن يعتبر تدخلاته رافعة للتنمية ضمن جدلية التغيير.

وبهذا نستنتج أن الحاجة ملحة لوجود جهة ما أو مؤسسة تقوم بالتقييم الموضوعي للأداء الجمعوي. فقد تنشأ كثرة أهداف الجمعية بدافع التقليد دون إجادة التخطيط في تحقيق هدفها الأصلي الذي يميزها عن باقي الجمعيات. ومن هنا يجب أن يكون أحد معايير تقييم أداء الجمعية ينطبق على مدى استجابتها للاحتياجات الحقيقية للفئة المستهدفة وملائمتها لطبيعة الثقافة المجتمعية، وتطوير برامجها بما يتلاءم مع القيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة لدى المجتمع.

نتائج الدراسة

- أن الفئة المستفيدة من خدمات الجمعية تركز أكثر على ما هو حرفي بهدف تمكينها من تطوير قدراتها الذاتية لتصبح فاعلة في المجتمع عبر تعلم حرفة، سواء الخياطة أو الطبخ، مما ييسر لهم إمكانية انجاز مشروع مدر للدخل؛ وتمثل 20.0% من التحديات التي يطرحها التشبيك الجمعوي في كيفية التنسيق بين كافة الجمعيات بالنظر إلى تفاوت قدرات مكوناته وضعف قدرات الموارد البشرية؛ وتضارب المصالح.

- أن الارتقاء بالعمل الجمعوي يجب أن ينطبق على من يقوم بالدور التنموي للنهوض بالمؤسسات الجمعوية، وبهذا فإن الجمعية محل الدراسة تحتاج إلى آليات لتبني منهج تنظيمي خاص قوامه الاندماج والمشاركة، بحيث تفتقر إلى الحس العلمي في وعيها بثقافة العمل الجمعوي على المستوى التنظيمي؛

- أن الفاعلة الجمعوية في حاجة إلى مواكبة التحولات الاجتماعية للمساهمة في تغيير منظومة العمل الجمعوي من خلال أدائها الفعلي وفق أسس ديمقراطية توحد الخطاب الجمعوي وتفعل الدور التنموي لجمعيات المجتمع المدني، والانتقال من الدور الرعائي الاحساني إلى دور منتج وفاعل في التنمية وفي التغيير الاجتماعي؛

- أنه لا يمكن اعتبار العمل الجمعوي دعامة أساسية للتنمية البشرية من خلال أدوار الجمعية إذا لم يتم العمل على تطوير وتعزيز قدرات الفاعلات الجمعويات ومراقبتهن وتقييم أدائهن؛ بما يضمن تمكينهن على المستوى السوسيوثقافي، فهي لا تتوفر على الطرق والآليات والمعايير الكفيلة بتقييم أدائها الجمعوي؛

- على الرغم من تعدد مهام وصلاحيات الفاعلات الجمعويات، إلا أن هذا الحقل الجمعوي بصفة عامة، وجمعية رتاج الخير بصفة خاصة تواجه عدة تحديات، منها تدني مستوى العمل التطوعي الذي يغلب عليه طابع العمل المأجور في استقطاب فئات مستفيدة مقابل دفع رسوم رمزية للجمعية، وتهميش مقاربة النوع في مكتب الأعضاء يشكل انحيازا وحيادية في نشر الوعي الجمعوي بشكل قد يشن مغالطات في ثقافة العمل الجمعوي، وغياب التدبير الجيد في المصلحة التنظيمية للجمعية، كما أن محدودية القوانين وضعف الموارد المالية تنعكس سلبا على مردودية الفاعلات الجمعويات في تطوير أنشطة الجمعية

- أن الخلل في جعل الجمعية لا تسهم في تحقيق التنمية البشرية يكمن في غياب الحس الجمعوي بين أعضائه والفئات المستفيدة؛ وغياب التشبيك الجمعوي بين الجمعية وباقي الجمعيات، بينما تكون المنافسة الذاتية حاضرة فيما بينهم؛ وغياب المحاسبة والتتبع للأنشطة والبرامج التنموية التي تقوم بها أغلب الجمعيات؛

- إن الأداء الجمعوي لن يكتمل إلا اذا تم تعزيز علاقة الدولة بالجمعيات في إطار من المتابعة والتقييم لكل فعل ودراسة كل تخطيط سياسي تماشيا مع تخطيطات الفعل الجمعوي.

الخاتمة

إن حجم المسؤولية الملقاة اليوم على كاهل الجمعيات النسائية بالمجتمع المغربي هي مسؤولية لا ترتبط بما هو تمويل مادي فقط بقدر ما يمكن إدراجها في حقل الأداء الجيد الذي يفتقر إلى آليات التدخل، ويتطلب مؤهلات فكرية وخبرات ميدانية ومبادئ وقيم أخلاقية، ويؤثر ذلك على مردودية الفاعلات الجمعويات وأدوارهن المجتمعية في توجيه جانب من اهتماماتهن في خدمة هذا القطاع الذي يظل ثابتا دون تحريك رافعة التنمية التي تتغير بمدى وعيهن بمسألة تقييم المشاريع، ووعيهن بمتابعة تنفيذ مهام الجمعيات وتقييم أدائهن، واتصالهن المستمر بالمواطن العادي المستفيد من خدمات الجمعية، لأنه آن الأوان، أن تسود ثقافة المشروع داخل البرامج التكوينية والتربوية والتعليمية للعمل الجمعوي حتى يتسنى إشراك الفاعل الجمعوي نساء ورجالا في المشاريع التنموية التي تفيد أفراد

المجتمع المغربي. وهي أمور تحتاج إلى إعادة النظر في ظل غياب الفعل الجمعوي في الحياة الاجتماعية، نظرا لغياب الفضاء الملائم لغرس ثقافة العمل الجمعوي، وتشبيب هياكل الجمعيات النسائية ودعمها على بناء قدراتها الذاتية لتصبح ذاتها فاعلة.

ونتيجة لذلك، فإن الفاعلة الجمعوية في حاجة إلى مواكبة التحولات الاجتماعية للمساهمة في تغيير منظومة العمل الجمعوي من خلال أدائها الفعلي وفق أسس ديمقراطية توحد الخطاب الجمعوي وتفعل الدور التنموي لجمعيات المجتمع المدني، والانتقال من الدور الرعائي الاحساني إلى دور منتج وفاعل في التنمية وفي التغيير الاجتماعي.

فأين يكمن الخلل في منع المرأة الفاعلة الجمعوية من القيام بدورها الأساسي في علاقتها مع المجتمع واهتمامها بالعنصر البشري؟ هل هو خلل قانوني؟ أم عدم تفعيل سياسات عمومية تهدف الى تتبع أعمال الجمعيات؟ أم غياب الوعي الجمعوي؟ كيف يمكننا تغيير الفكر التقليدي للعمل الجمعوي في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية؟

وبهذا إذا اقتضى العمل بالمحاسبة والتتبع وتقييم أداء الجمعيات وحضور الحس الجمعوي والحماية القانونية، فإن ذلك سيشكل وسيلة لتضييق الخناق على وجود الخلل، مما يسهم في الإحساس بالمسؤولية الجمعوية.

التوصيات

- الاهتمام بالفاعل الجمعوي (المرأة والرجل) ينطلق من المبادرات التكوينية على المستوى القانوني، والمالي، والإداري؛
- الرجوع إلى إعادة تشكيل فرق لتنشيط الأحياء وتتبع أنشطة الجمعيات وتقييم أدائها؛
- إعداد قانون خاص بالفاعل الجمعوي يحدد طبيعة الفعل الجمعوي وحقوق وواجبات الفاعل الجمعوي إزاء الجمعية والمستفيدين، وضمان حمايته من الضرر؛
- الاهتمام بالفئات الشابة لقيادة مشعل العمل الجمعوي، وإعادة تشكيل الجمعيات وفق مقاربة النوع الاجتماعي الذي يسهم في تطوير الخدمات وتقسيم الأدوار في إطارها التنظيمي؛
- تنمية مقومات العمل الجمعوي في البرامج والمناهج داخل المنظومة التعليمية؛
- تأطير الفاعل الجمعوي في المجال الصحي الاسعافي وانجاز مشاريع تنموية ذات أبعاد صحية؛
- مواكبة البحث العلمي بمؤسساته للعمل الجمعوي من حيث التدريس والتأهيل وتكوين الفاعلين والبحث الميداني.
- التشبيك الجمعوي والتنسيق بين الجمعيات للرفع من قدرات ومهارات الفاعلين الجمعويين، وتوحيد الخطاب الجمعوي
- الانتقال من دور المرأة الرعائي والخدماتي إلى دور فاعل في التنمية وفي التغيير الاجتماعي وإيجاد البيئة القانونية الملائمة لعمل هذا النسق؛
- الحد من التنافس الشخصي بين جمعيات المجتمع المدني الذي يخدم المصلحة الذاتية وتطوير التعاون والعمل الجماعي من أجل المصلحة العامة.

الهوامش:

[1] بوزغاية إلياس، (2024)، نسائيات الملك: إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والنسوية بالمغرب، https://mipa.institute/8596

[2] ياسمين بريان (2013)، "النساء، الجمعيات والسياسة في الدار البيضاء"،« Femmes,associations et politique à Casablanca »، مركز جاك بيرك، ص 452.

[3] مبروكة اشتيوي محمد عطية، (2016)، التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وانعكاساتها على أدوار المرأة دراسة ميدانية ترهونة، مجلة البحث العلمي في الآداب، المجلد17، العدد 17، الجزء 1.

[4] تجاوز عدد الجمعيات بالمغرب 200 ألف جمعية، وهو آخر رقم أعلن عنه الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، وذلك في معرض حديثه عن التدابير التي تعتزم وزارته القيام بها لفائدة جمعيات المجتمع المدني.(2022).

[5] الفرنيني فوزية، (2023)، المغرب جمعيات المجتمع المدني: دينامية وتحديات، تقارير وطنية حول الفضاء المدني، الفضاء الجمعوي، annd ص: 8. https://annd.org/ar/publications/details

[6] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت:616هـ)، املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات، دار الكتب العلمية, بيروت-1399هـ/1978م.

[7] الفاروق زكي يونس، (1978)، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، القاهرة، مصر، عالم الكتب، ص 343.

[8] عبد الهادي الجوهري (1983)، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، مصر، مكتبة نهضة الشرق، ص 198.

[9] عبد اللطيف كداي، (2015)، التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي: محاولة للرصد والفهم، مجلة كلية علوم التربية، العدد (7)، الرباط، ص 79.

[10] Guy ROCHER (1968) : Introduction à la sociologie générale le changement social, édition HMH, p 22.

[11] اعتماد علام، عبد الباسط المعطي، (2003)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات العليا والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس، مراكز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ص 108.

[12] لفرفار العياشي، (2020)، الفعل الجمعوي والتحولات بعد مرحلة التقويم الهيكلي بالمغرب، مجلة العلوم الإنسانية- المركز الجامعي علي كافي تندوف- الجزائر، المجلد 04، العدد 04.

[13] موريس دوفرجيه، (1992)، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات.

[14] جاسم محمد عبد الغني، (1989)، العرب وتجربة التحديث اليابانية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 119، بيروت، ص31.

[15] عمر الخليفة، (2000)، علم النفس والتحكم: نظرة للحرب الباردة، الكويت، عالم الفكر، ص، 298.

[16] Olivier perru, 2000, Une épistémologie du Concept de L'association Chez Emile Durkheim et Marx Weber. Revue 25/2, p351·

[17] ثريا البرزنجي، (16 ماي 2006)، المجتمع المدني والمفاهيم المعاصرة، جريدة المدى العراقية . www.almad poper.com

[18] يتمحور العمل الذي يقوم به الفاعلون في العالم الاجتماعي حول مبدأ الهابيتوس الذي يشكل الأرضية المادية التي تتوثق فوقها الروابط المتعددة بين الدوافع الاجتماعية وأفعال الأفراد وأعمال الجماعات. على هذا النحو الهابيتوس هو طريقة في الوجود وحالة للروح وضعية اجتماعية مترابطة.

[19] هناء شريكي، (2015)، الشباب المغربي و العمل الجمعوي: تحديث البنيات و تقليدية العلاقات و القيم، إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد 68، ص 56.

[20] إسماعيل قيرة، بلقاسم سلاطنية، (2007) تنمية الموارد البشرية، القاهرة، مصر، دار الفجر للنشر و التوزيع، ص، 88.

[21] انظر الفصل 170 من الدستور المغربي 2011 من باب الباب الثاني عشر: الحكامة الجيدة: يعتبر المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، المحدث بموجب الفصل 33 من هذا الدستور، هيئة استشارية في ميادين حماية الشباب والنهوض بتطوير الحياة الجمعوية.

[22] Belarbi Aîcha (2012), Egalité-Parité, Histoire inachevée, Editions le Fennec. p.39

[23] Alain Rey, Dictionnaire historique de la langue française, Paris, Robert, p. 881.

[24] طيب العبادي، (2015/2014) التنظيمات الجمعوية والخصوصيات الثقافية ورهانات التنمية المحلية بالمغرب- دراسة سوسيوأنثروبولوجية بمنطقة تافراوت نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس الرباط المغرب.

[25] عمر بنهمان، (2015)، قراءة لمفهوم التنمية من الزاوية السوسيولوجية، الحوار المتمدن – العدد: 4765، المحور: الفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=461954&r=0)

[26] أحمد إبراهيم ملاوي، (2008)، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ع 2، ص 266.

[27] أي قياس أثر التغييرات (المخرجات) التي تطرأ بشكل مقصود أو غير مقصود على المستفيدين بسبب الخدمات والمنتجات المقدمة

[28] أحمد زايد، وإعتماد علام، (2000)، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 2، ص 64.

[29] Hagen, E.E., on The Theory of Social Change : How Economic Growth Begins, Dorsey Press, Homewood, 1962

[30] Norbert ,Alter et Simonet, Maud, sociologie du monde du travail , p102

[31] سكينة الصادقي، (2022)، تأسيس الجمعيات في المغرب.. ضرورة ملحة أم "تضخم دون فائدة"؟، https://www.hespress.com/953627

[32] رحمة بورقية وآخرون،(2006)،"التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم"، ضمن القرص المدمج الملحق بالمؤلف الجماعي، المغرب الممكن: 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، مطبعة دار النشر المغربية.

[33] لفرفار العياشي، (2020)، الفعل الجمعوي والتحولات الاجتماعية بعد مرحلة التقويم الهيكلي بالمغرب، مجلة العلوم الإنسانية – المركز الجامعي علي كافي تندوف– الجزائر المجلد: 04 العدد: 04، ص 116.

[34] أجملتها اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، خلال ندوة نظمتها اللجنة بتعاون مع الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي والمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني، تحت عنوان "البيئة القانونية للعمل الجمعوي والديمقراطية التشاركية"، (www.hespress.com/societe/141831.html)

[35] عبد الله محمد عبد الرحمن، (2005)، علم الاجتماع النشأة و التطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 304.

[36] فوزي بوخريص، (2015) "في سوسيولوجيا العمل الجمعوي بالمغرب: من التطوع إلى العمل المأجور"، الرباط، المغرب، دار كوثر برينت للنشر، ط1، ص، 118.

[37] هو "ناتج جهد وسلوك جميع الأفراد والعاملين والمؤسسة في كافة الإدارات والأقسام الموجود بها والذي يحدد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق المخرجات والأهداف الخاصة بأعمالها عبر التفوق في أدائها" عادل هادي البغدادي، (2007)، علاقة وتأثير الذاكرة التنظيمية في الأداء التنظيمي، دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية العامة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 65، ص، 159.

[38] فوزي بوخريص"مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات" مرجع سابق، ص، 186.